المنظورات القانونية والسياسية للصراع الدولي حول مياه نهر النيل:
دراسة في أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر

Legal and political perspectives of the international conflict over the waters of the Nile:
A study on the crisis of the Renaissance Dam between Ethiopia and Egypt

الدكتور/ الصادق جراية[1،2]
Dr./ Sadok Djerraya
[1]**جامعة الوادي، (الجزائر)**
University of El Oued,(Algeria)
djerraya-sadok@univ-eloued.dz :(author correspondent) [2]**المؤلف المراسل**

تاريخ الاستلام: 2022/05/10 تاريخ القبول للنشر: 2022/06/09 تاريخ النشر: 2022/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: أ. د./ محمد كنتاوي (جامعة أدرار) اللغة الإنجليزية: أ./ أنوار الناصر (العراق)

ملخّص:

تركز الدراسة على الصراع الدولي حول مياه النيل وبالتحديد أزمة سد النهضة الإثيوبي الذي أثار خلافات كبيرة بين إثيوبيا ومصر في السنوات الأخيرة، وبالتالي تم تسليط الضوء على الضوابط القانونية التي تحكم تقسيم مياه الأنهار الدولية ونهر النيل بشكل خاص، وكذلك الجوانب السياسية ودور الأطراف الخارجية في تغذية هذا الصراع وبالأخص إسرائيل التي طاما كانت -ولازالت- تطمع في الإستفادة من مياه الأنهار التي تصب في المنطقة العربية، وإستخدام المياه كورقة ضغط سياسية للتأثير في قرارات بعض الدول خاصة مصر والسودان، وفي ظل إستمرار الأزمة وعدم توصل دول حوض النيل إلى إتفاق نهائي من شأنه أن يرضي جميع الأطراف تم طرح بعض الحلول في الجوانب الفنية والتقنية وكذا الاهتمام بالقطاعات الأخرى ذات الطابع السياسي والأمني والإقتصادي التي من شأنها أن تساعد في حل مشكلات المياه بالنسبة لهذه الدول.

الكلمات المفتاحية: الصراع؛ المياه؛ نهر النيل؛ أزمة سدّ النهضة.

Abstract:

The study focuses on the international conflict over the waters of the Nile, specifically the crisis of the Grand Ethiopian Renaissance Dam, which in recent years has sparked a great dispute between Ethiopia and Egypt. Thus, the legal controls that govern the division of the international waters of the day and the Nile River in particular were discussed. This is in addition to the political aspects and the role of external parties in feeding this conflict, especially Israel, which has always been and still aspires to benefit from the waters of the rivers that flow into the Arab region, and to use water as a political pressure card to influence the

decisions of some countries, especially Egypt and Sudan. In light of the continuing crisis and the lack of a final solution between the Nile basin countries, some solutions were proposed in the technical aspects, as well as the interest in other sectors of a political, security and economic nature that would help solve water problems for these countries.

***Key words**: Conflict, waters, the Nile River, the Renaissance Dam crisis.*

مقدّمة:

كثرت الكتابات التي تناولت الجوانب القانونية لاستخدامات مياه النهار الدولية في غير أغراض الملاحة النهرية، والمياه الدولية بشكل عام (سطحية أو جوفية)، كما كان التنبيه مبكرا حول الآثار الخطيرة والعواقب الفادحة لظاهرة شح المياه العذبة، وتناقص حصة الفرد من الموارد المائية المتاحة وبخاصة في الدول التي تعاني من الفقر في الموارد المائية، أو تلك التي يتزايد عدد سكانها بمعدلات كبيرة، وما يمكن أن ينجر عن ذلك من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والصراعات الدولية في المستقبل.

إنه وبالرغم من وجود ترسانة قانونية هائلة تنظم كيفيات تقاسم مياه الأنهار الدولية إلا أن الخلافات حول هذه الأنهار مازالت قائمة كحالة نهر النيل، نظرا لما يتمتع به من مكانه تاريخية وحضارية عظيمة عند شعوب الدول المتشاطئة عليه، وبالأخص مصر التي تعتمد عليه بنسبة 95% ولا تمتلك مصادر مائية أخرى، فقد كان من الطبيعي أن تثور خلافات كثيرة إزاء شروع أي دولة في إقامة مشروعات مائية على مجراه، لا سيما إن كان على مجرى النيل الأزرق والهضبة الإثيوبية التي تمثل حوالي 85% من إيرادات النهر، لذلك عندما أعلنت إثيوبيا في عام 2011 عن البدء ببناء سد النهضة الكبير بدون وجود أي اتفاق مسبق مع دول المصب، دب الخلاف وتصاعد بين دول حوض النيل الشرقي – مصر والسودان وإثيوبيا، ومازال يعتبر من أهم الملفات حساسية حتى يومنا هذا، في محاولة مستمرة من جانب الحكومة المصرية للتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة والتي أسفرت في مارس2015 عن اتفاق إطاري غير حاسم للأزمة مع استمرار الأزمات والمفاوضات إلى غاية اليوم.

وعليه فإن هذه الدراسة سوف تحاول تسليط الضوء والإجابة على الإشكالية المحورية المتمركزة في البحث عن **الأبعاد القانونية والسياسية لأزمة سد النهضة أعالي نهر النيل بين إثيوبيا ومصر؟**

ومن خلالها الإجابة على العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما هي أهم القواعد القانونية والنظريات التي تضبط تقاسم مياه الأنهار الدولية والانتفاع منها؟
- فيم تتمثل أسباب وجذور الأزمة المائية بين إثيوبيا ومصر؟ وتطورات الموقف بخصوص سد النهضة بين الطرفين؟
- ما هي الحلول ذات الطابع الدبلوماسي والاقتصادي المناسبة لمعالجة الأزمة؟

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد كان المنهج الوصفي التحليلي، ذلك من خلال وصف أزمة سد النهضة تحديد خصوصيتها وأبعادها، ثم تحليل مضامين الإتفاقيات القانونية والسياسية التي تنظم الإستفادة المشتركة من مياه حوض النيل، ومن ثم الوصول إلى الحلول المناسبة لهذه الأزمة.

وللإجابة عن الإشكالية المحورية والتساؤلات الفرعية المطروحة أعلاه، تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

أولا: جغرافية نهر النيل وأهم الاتفاقيات المنظمة لتقاسم مياهه.

ثانيا: أزمة سد النهضة: الجذور التاريخية، مواقف الأطراف، دور العامل الخارجي في تغذيتها.

ثالثا: أزمة سد النهضة من منظور القانون الدولي.

رابعا: التعاون كحل توافقي لأزمة سد النهضة.

أولا:
جغرافية نهر النيل وأهم الاتفاقيات المنظمة لتقاسم مياهه

1- جغرافية نهر النيل:

يعتبر نهر النيل من أطول الأنهار في العالم بعد نهر الأمازون، حيث يبلغ طوله ما يقارب 6671 كلم، وتشترك في حوضه عشرة (10) دول هي: (بورندي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، السودان، تنزانيا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وتبلغ مساحة حوضه قرابة ثلاثة (03) ملايين كم^2 (العضايلة، 2005، صفحة 31).

وتعد بحيرة فيكتوريا التي تقع في هضبة البحيرات الاستوائية الخزان الطبيعي الذي ينبع منه نهر النيل على ارتفاع 1139م فوق سطح البحر، ثم بعد ذلك يتجه إلى حوض السودان الجنوبي حيث يلتقي مع رافديه بحر الغزال وبحر العرب في منطقة (مقرن البحور) جنوب السودان ليتشكل بذلك نهر النيل الأبيض، أما النيل الأزرق فهو ينبع من بحيرة تانا (3000 كم^2) التي تقع في إثيوبيا على ارتفاع 1845م فوق سطح البحر، والرافد الثالث لنهر النيل هو نهر عطبرة الذي ينحدر من سفوح هضبة الحبشة ويبلغ مجمل تصريف نهر النيل السنوي حوالي 84 مليار م^3 (أبو زيد، 1998، الصفحات 16-17).

يصب نهر النيل في البحر الأبيض المتوسط، ولمياهه أهمية إستراتيجية لدوله خاصة دولة المصب مصر، إذ يعتبر شريان الحياة بالنسبة لها اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا، حيث يعتبر المورد المائي الوحيد بالنسبة لها إذ يوفر مقدار 95 بالمائة من إجمالي المياه، وفي هذه الحالة فإن الحفاظ على الأمن المائي في مصر يعني بالضرورة حماية نهر النيل من أي انتهاكات يمكن أن تحدث من طرف دول المنبع خاصة إثيوبيا.

2- أهم المشاريع المائية المقامة على نهر النيل:

توضح المشاريع المائية المقامة على نهر النيل أهميته الإستراتيجية لكل من طرفي الصراع (إثيوبيا ومصر)، لهذا من الضروري التعرف عليها والتطرق لها فيما يلي:

2-أ- المشاريع المائية المصرية:

قامت مصر بإنشاء العديد من المشاريع المائية على مجرى نهر النيل وذلك من أجل الاستفادة من مياهه في الأغراض المنزلية، الزراعية، الصناعية، ومن أهم هذه المشاريع نذكر ما يلي:

- **مشروع السد العالي:** تم تدشينه سنة 1971 بعد 11 سنة من البناء، يبلغ عرض قاعدته 980م وارتفاعه 196م وأعلى منسوب لحجز المياه فيه يصل إلى 182م (أحمد سعيد، 2002)، كما تبلغ سعة تخزين السد 164 مليار م^3 من المياه، وتبلغ كمية المياه التي يمكن الحصول عليها سنويا من الخزان 84 مليار م^3، كما يبلغ متوسط الفائدة السنوية من المياه حوالي 22 مليار م^3، كما قدرت التكاليف الإجمالية لإنشاء السد حوالي 400 مليون دولار (محمود محمد محمود، 1997، الصفحات 27-28).

- **مشروع قناطر وخزان إسنا:** وهو ثاني أضخم مشروع على نهر النيل، تبلغ طاقة محطته الكهربائية 90 ميغا واط/الساعة، وبه 06 محطات يتم ربط قواها الكهربائية بالشبكة العامة لكهرباء مصر.

- **مشروع سد أسوان:** بدأ البناء فيه سنة 1902 بتصميم من المهندس الإنجليزي " وليم ولكوكس" بسعة مليار م^3، لكن تم توسعته مرتين سنتي 1912، 1933 لتصبح قدرته التخزينية 5.2 مليار م^3 (رشدي، 1988، الصفحات 15-16).

- **مشروع ترعة السلام:** ويعرف أيضا بمشروع تنمية شمال سيناء، اكتملت المرحلة الأولى من هذا المشروع بنقل مياه النيل إلى فرع دمياط في اتجاه بحيرة المنزلة ثم جنوبا فشرقا حتى قناة السويس، وبلغ طول الترعة في هذه المرحلة 87 كم، أما المرحلة الثانية من المشروع التي اكتملت سنة 2002 فيها تمر الترعة أسفل قناة السويس وتمتد شرقا حتى وادي العريش، ويبلغ طولها 155 كم، وتقع كلها داخل شبه جزيرة سيناء، كما أن الهدف من المشروع كله هو تعمير صحراء سيناء إضافة إلى زيادة الإنتاج الزراعي وسد جزء من الفجوة الغذائية بمصر (أبو زيد، 1998، الصفحات 87-88).

2-ب- المشاريع المائية الإثيوبية:

منذ عشرينيات القرن الـ 20 قامت سياسات التنمية الإثيوبية على أساس الاعتقاد بأن الموارد المائية تعتبر عنصرا رئيسيا في التنمية الاقتصادية، ويبدو ذلك واضحا من مراجعة الخطط التنموية الإثيوبية من منتصف القرن العشرين، وعلى سبيل المثال، فقد تم التركيز في خطتي التنمية الأولى (١٩٥٦-١٩٦٢) والثانية (١٩٦٣ -١٩٦٨) على تنمية الطاقة الكهرومائية، أما خطة التنمية الثالثة (١٩٦٨ -١٩٧٣) فقد اعترفت بالتكلفة العالية لتنمية المجارى المائية الكبيرة التي تمر بخوانق عميقة، ومن ثم فقد أعطت هذه الخطة أولوية للمجارى المائية الصغيرة عند بدايات منابع الأنهار ، وذلك من أجل خطط للري ذات تكلفة أقل، وفى الوقت نفسه طالبت هذه الخطة بإجراء مزيد من البحوث حول الاستخدام الأمثل للموارد المائية في البلاد(okbazghy, 2008, p.17) .

ومن أهم المشروعات الإثيوبية على نهر النيل نذكر ما يلي:

- **مشروع سد شارا شارا:** وهو سد صغير مقام على مسافة قريبة من مخرج بحيرة تانا بحوض النيل الأزرق، وذلك لتشغيل محطتين لتوليد الطاقة، الأولى بقدرة تبلغ ٤,١١ ميغا واط، والأخرى بقدرة ٣ تبلغ ٧٣ ميغا واط.

- **مشروع سد فينشا:** تم إنشاء هذا السد سنة 1973 على نهر فيشنا، أحد روافد النيل الأزرق، بسعة تخزينية تبلغ ١٨٥ مليون م^{3}، زادت سنة ١٩٨٦ إلى ٤٦٠ مليون م^{3} بعد تحويل "نهر أمارتي" إلى "نهر فينشا" من خلال نفق سنة ١٩٨٧، ويتم من خلال هذا السد توليد طاقة كهرومائية بقدرة تبلغ ١٢٨ ميغا واط(Tesfaye, 2000) .

- **مشروع سد تيكيزي:** وهو سد مقام على نهر تكيزي (نهر عطبرة) وهو ضخم يبلغ ارتفاعه حوالي 188م، اكتمل العمل فيه سنة 2010 ويولد المشروع حوالي 300 ميغا واط من الطاقة الكهربائية.

- **مشروع سد تانا بيليس:** يقوم المشروع بتحويل مياه من بحيرة تانا لنهر بيليس (أحد روافد النيل الأزرق) وبناء محطة لتوليد الطاقة عند مكان التقاء نقطة التحويل بالنهر، بدأ العمل بالمشروع في سنة 2004 واكتمل في سنة 2010، كما يقوم المشروع بتوليد حوالي 460 ميغا واط من الطاقة الكهربائية (سلمان محمد أحمد، 2011).

- **مشروع سد النهضة:** يقع سد النهضة في نهاية النيل الأزرق داخل الحدود الإثيوبية في منطقة بني شنقول جوموز بين جبلي Neqor and Libiyat ، وعلى بعد حوالي 5.14 كم من الحدود السودانية على مسار النيل الأزرق، 5.10 كم من أقرب نقطة على الحدود السودانية، 5 كم من الحدود السودانية من السد المكمل، 35 كم من شمال التقاء نهر بيليس بالنيل الأزرق، 750 كم شمال غرب أديس أبابا، وعلى ارتفاع حوالي 505 م فوق سطح البحر عند قاعدة السد.

كما يتكون سد النهضة من سد رئيسي خرساني على مجري النيل الأزرق بارتفاع 145 م وطول 1800م، وبيتين لتوليد الطاقة يحتويان على وحدات لإنتاج الكهرباء على جانبي النهر، وثلاث قنوات لتصريف المياه والتحكم في منسوب بحيرة التخزين، وسد مكمل بارتفاع 50 م وطول 5 كم لزيادة حجم تخزين المياه إلى 74 بليون م3 ، ولأن زيادة ارتفاع السد سوف تجعل المياه المخزنة تمر من المناطق المنخفضة بجوار السد فكان لزاما غلق هذه المناطق (محمد شراقي، 01 أكتوبر 2018، صفحة 6).

ولقد بدأت إثيوبيا في ملئ هذا السد الضخم سنة 2020 ، كما انطلقت في توليد الطاقة الكهربائية منه يوم 20 فيفري 2022 في افتتاح رسمي لرئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد.

3- الاتفاقيات المبرمة بشأن تقاسم مياه نهر النيل:

سعت دول حوض النيل خاصة مصر منذ القدم إلى تنظيم علاقتها والاتصال الدائم فيما بينها للاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل الدول، وبالتالي تم عقد العديد الاتفاقيات لكن سوف نتطرق إلى أهمها فيما يلي:

3-أ- البرتوكول الموقع بين بريطانيا وإيطاليا سنة1891: والذي ينص على أن إيطاليا صاحبة السيادة على الحبشة آنذاك والتي تعهدت بألا تقيم على نهر عطبرة أية إنشاءات للري من شأنها أن تؤثر على كمية مياه نهر عطبرة التي تصب في نهر النيل.

3-ب- معاهدات 15ماي 1902: أبرمت بين بريطانيا وإثيوبيا وبين بريطانيا وإيطاليا وإثيوبيا، بشأن الحدود بين السودان المصري البريطاني وإثيوبيا وإريتريا والموقعة في أديس أبابا، والتي تعهد فيها الإمبراطور

الإثيوبي ملك ملوك الحبشة (منليك الثاني) بألا ينشأ أو يسمح بإنشاء أية أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنها تعطيل سريان مياهها إلى النيل إلا بالاتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصري البريطاني (عبد المالك منصور، 2013، صفحة 9).

3-ج- اتفاقية سنة 1929: أهم الاتفاقيات حول النيل، كونها أبرمت بين مصر وبريطانيا نيابة عن السودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا، وأقرت بريطانيا بموجبها بالحق الطبيعي والتاريخي لمصر في مياه النيل، واعتبرت المحافظة عليها مبدأ أساسيا، كما أقرت عدم جواز إقامة أو إجراء أي أعمال بخصوص الري أو توليد الطاقة على النيل وفروعه أو البحيرات، التي ينبع منها، التي يمكنها بأي شكل مس مصالح مصر، سواء تعلق الأمر بتقليل كمية المياه أو تعديل منسوبها أو طريق وصولها، إلا باتفاق مع الحكومة المصرية، وأقرت كذلك بحق مصر في مراقبة مجرى النيل ومنبعه إلى مصبه.وحددت هذه الاتفاقية نصيب مصر بـ 48 مليار متر مكعب من مياه النيل سنويا (كوش، 2010).

3-د- اتفاقية سنة 1959: أبرمت هذه الاتفاقية بين مصر والسودان سنة 1959 بمناسبة إنشاء السد العالي، وقد حضيت هذه الاتفاقية بمباركة جميع دول حوض النيل على حد سواء، وقد نصت الاتفاقية على احترام الاتفاقيات السابقة خاصة اتفاقية 1929 والتأكيد عليها، وتوزيع الفائض الذي سيحققه إنشاء السد العالي بين مصر والسودان، بحيث كان الفائض الذي يصرف بالأساس في البحر الأبيض المتوسط دون استخدام يبلغ حوالي 32 مليار م3 سنويا وقسمت هذه الاتفاقية هذه الكمية بواقع 7.5 مليار م3 لمصر و14.5 مليار م3 للسودان وتركت الباقي للبخر من بحيرة ناصر، وهي محتوى مائي ضخم يبلغ طوله حوالي 500 كم بين الأراضي المصرية والسودانية (القوصي، 2004، صفحة 91).

3-هـ- مبادرة حوض النيل سنة 1999: تم التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى في تنزانيا، وتم تفعيلها لاحقا في ماي من نفس السنة، وسميت رسميا باسم (مبادرة حوض النيل)، وهذه المبادرة التي تهدف إلى التركيز على عدة رؤى وأهداف وهي كالتالي:

- الوصول إلى تنمية مستدامة من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل.
- تنمية المصادر المائية لنهر النيل بصورة مستدامة لضمان الأمن والسلام لجميع شعوب دول الحوض.
- العمل على فاعلية نظم إدارة المياه بين دول حوض النيل والاستخدام الأمثل للموارد المائية.
- العمل على آليات التعاون المشترك بين دول ضفتي النهر، وكذلك العمل المشترك على استئصال الفقر والتنمية الاقتصادية بين دول الحوض.

3-و- اتفاقية عنتيي سنة 2010: تم عقدها في 14 ماي 2010 بالعاصمة الأوغندية كامبالا، وتضمن اتفاق التعاون الإطاري بين دول حوض النيل ما يلي:

- مبادئ عامة تعمل على صيانة وحماية وتنمية نهر النيل.

- الحقوق والواجبات التي تخص الدول في حوض النيل، منها الحق في الانتفاع المنصف والمعقول، وبيان الالتزام بعدم التسبب في أضرار جسيمة للدول الأخرى.
- إنشاء مفوضية لحوض النيل يكون مقرها مدينة عنتيبي بـ أوغندا، وهي بمثابة منظمة دولية حكومية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية والأهلية القانونية لأداء وظائفها، وهدفها تنفيذ بنود الاتفاق، وتسهيل التعاون بين دول حوض النيل (محمود السيد، 2012، الصفحات 103-110) .

3-ح- اتفاقية المبادئ الإطارية 23 مارس 2015: تم التوقيع عليه من طرف مصر والسودان وإثيوبيا، وقد اشتمل الاتفاق على عشرة مبادئ خلاصتها: 1- الالتزام بمبادئ القانون الدولي، والتعاون على تفهم الاحتياجات المائية لدول حوض النيل، 2- أن التنمية والتكامل الإقليمي من أهم أسس الاتفاق، وأن سد النهضة هدفه توليد الكهرباء للمساهمة في تنمية إثيوبيا والترويج للتعاون بين بلدان حوض النيل، 3- تجنب الدول الثلاث التسبب في ضرر أو دفع التعويض المناسب، 4-الاستخدام المنصف والمعقل للموارد المائية المتاحة، 5- تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، والاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، 6- العمل على بناء الثقة، 7- تبادل المعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الوطنية، 8- استكمال إثيوبيا للتوصيات بأمان السد، 9- أن تتعاون الدول الثلاث على أساس الوحدة الإقليمية والمنفعة المشتركة وحسن النية، 10- التسوية السلمية للمنازعات، وأنه إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق والوساطة، أو إحالة الأمر لرؤساء الدول والحكومات (البحيري، 2016، الصفحات 551، 552، 553، 554).

ثانيا:

أزمة سد النهضة: الجذور التاريخية، مواقف الأطراف، دور العامل الخارجي في تغذيتها

1- الجذور التاريخية لأزمة سد النهضة وتطوراتها:

لطالما كانت مصر وإثيوبيا على خلاف خلال معظم فترات تاريخهما الحديث، خاصة بسبب محاولاتهما تأمين المياه في حوض نهر النيل.وقد تفاقم هذا الصراع في المفاوضات التي جرت مؤخرا حول سد النهضة الإثيوبي العظيم، الذي يقع على نهر النيل الأزرق، ومن المرجح أن تاريخ المنافسة حول الممر المائي الحساس قد يمهد لسياق من الديناميكيات الإقليمية التي قد تدوم لفترة طويلة في المستقبل.

لم يكن مشروع سد النهضة وليد اللحظة، وإنما يعود إلى أربعينيات القرن العشرين عندما قام مكتب الإصلاح الأمريكي بتحديد 26 موقعا لإقامة سدود في إثيوبيا، كان على رأسها سد النهضة، بالإضافة إلى أربع سدود على النيل الأزرق، وفي سنة 1964 رفع ذات المكتب عدد السدود على النهر الأزرق إلى 34 سدا (معاني علي، 2017، صفحة 284).

وفي عهد حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب تم البدء في وضع خطط رسمية لبناء هذا السد ابتداء من سنة 1991 ، وقد تم وضع حجر الأساس في شهر أفريل من سنة ٢٠١١م، وقام رئيس

الوزراء الإثيوبي الراحل ملس زيناوي بتدشين بداية العمل فيه، وهو الشيء الذي فاجأ العالم وكانت الميزانية الموضوعة له 7,4 مليار دولار أمريكي، ولم توفق إثيوبيا في توفير تمويل هذا السد فكانت هنالك محاولات خارجية لإعاقة إثيوبيا في جهودها لإيجاد الدعم من البنك الدولي وبعض الجهات المانحة، فلجأت الحكومة الإثيوبية إلى أساليب أخرى، وكانت هنالك نداءات بأن يتم بناء هذا المشروع كمشروع تحد إثيوبي من النفقة الخاصة للشعوب وبجهود الشعوب والقوميات الإثيوبية، فقدمت الشعوب الإثيوبية دعما لهذا السد من مرتباتهم في العام الأول، وقاموا أيضا بشراء سندات دعم السد، وقدمت برامج أخرى لتمويل سد النهضة وبدأ البناء، حيث تم توفير مبلغ 4.7 مليار دولار أمريكي حتى سنة 2012، وفي 28 من ماي ٢٠١٣ تم تغيير مجرى نهر النيل الأزرق عند الحدود الإثيوبية، وذلك بهدف بدء بعض الأعمال الداخلية للأعمدة والأعمال الخرسانية، وهو الشيء الذي أثار حفيظة مصر وأجج التصعيد العالمي ما بين القاهرة وأديس أبابا، وهي الخطوة التي كانت قد أعقبت زيارة الرئيس المصري السابق محمد مرسي لأديس أبابا ضمن مشاركته في أعمال القمة الإفريقية في شهر جانفي 2013 (جمال الدين، 2020، صفحة 28) و بدأ العمل يسري بصورة متواصلة على مدار الأعوام الماضية حتى وصل البناء نهايته.

ومما عمق الخلاف المائي بين كل من مصر وإثيوبيا هو اتفاقية عنتيبي لسنة 2010، وعدم توقيع الكونغو الديمقراطية عليها ورفض مصر والسودان لها، وتوقيع بقية الدول عليها بشكل منفرد وهي: (إثيوبيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا، كينيا)، كما تعتبر هذه الاتفاقية الشرارة التي أدت إلى اندلاع أزمة دبلوماسية بين مصر وإثيوبيا والسودان، إذ نصت الاتفاقية على إلغاء الحقوق التاريخية لكل من مصر والسودان في الموارد المائية لنهر النيل والتي تقدر بـ (55.5 مليار م3 لمصر، و18.5 مليار م3 للسودان) (مركز الرياض للمعلومات والدراسات الإستشارية، 2021، صفحة 13).

كما ترى مصر بأن إثيوبيا استغلت قيام الثورة والارتباك السياسي والأمني في مصر وحالة القطيعة في العلاقات التي نشأت بين البلدين أثناء محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس الأسبق "حسني مبارك " في العاصمة الإثيوبية خلال حضور مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1995، وبدأت في تعزيز نفوذها في دول حوض النيل وصناعة علاقات إقليمية، وتنفيذ مشروع بناء السد الذي طورت تصميمه القديم (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2015، صفحة 23).

وتعود مدة تشكيل الأزمة إلى أربع مراحل: (مركز الرياض للمعلومات والدراسات الإستشارية، 2021، صفحة 14)

المرحلة الأولى: ما بين 2011-2013، وفيها تم تشكيل لجنة فنية ثلاثية، واشترطت إثيوبيا أن تستمر عملية بناء السد أثناء المفاوضات، كما قدمت لجنة الخبراء الدولية تقريرها أثناء هذه المدة، وأشارت فيه إلى مشكلة أمان السد، وضرورة استكمال الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بتأثيره.

المرحلة الثانية: ما بين 2014 - 2015، خلالها فرضت إثيوبيا سد النهضة كحقيقة واقعة، وحصر نطاق التفاوض في الجوانب الفنية فقط، وذلك من خلال الحصول على الموافقة المصرية والسودانية على

بناء السد بعد الاتفاق على المبادئ العامة خلال قمة الاتحاد الإفريقي في مالابو في يونيو 2014، ثم توقيع إعلان المبادئ بشأن سد النهضة في الخرطوم في 23 مارس 2015.

المرحلة الثالثة: ما بين 2016- 2019، حيث حصرت إثيوبيا عملية التفاوض في قضية ملء وتشغيل سد النهضة بعيدا عن الجوانب القانونية والسياسية التي تضمن الحقوق المائية لكل من السودان ومصر، وهذا ما أدى إلى فشلها.

المرحلة الرابعة: بدأت منذ أواخر عام 2019 إلى يومنا هذا، وبالرغم من التوصل إلى مسودة اتفاق نهائي وقعت عليه مصر، إلا أن إثيوبيا انسحبت ورفضت الضغوط الأميركية عليها، وعندها لجأت مصر والسودان إلى مجلس الأمن الدولي الذي أحال ملف سد النهضة إلى الاتحاد الإفريقي، لتبدأ الجولة الخامسة للمفاوضات الثلاثية برعاية الاتحاد الإفريقي منذ 26 جوان 2020، والتي أعادت فيها إثيوبيا نهج الحلول الجزئية، وعدم رغبتها التقيد بأي اتفاق ملزم من الناحية القانونية، واتفق الأطراف مصر السودان إثيوبيا على أن ترفع كل منها تقريرا لجنوب إفريقيا بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، يشمل مجريات الاجتماعات ورؤيتها حول سبل تنفيذ مخرجات اجتماعي هيئة مكتب الاتحاد الإفريقي على مستوى القمة، اللذين عقدا يومي 26 جوان 2020 و21 جويلية 2020، واللذين أقرا بأن تقوم الدول الثلاث بإبرام اتفاق قانوني ملزم حول ملء وتشغيل سد النهضة.

وقد فشل الاجتماع السداسي بين وزراء الخارجية والري من مصر والسودان وإثيوبيا في التوصل لصيغة مقبولة لمواصلة التفاوض في 10 جانفي 2021، أكد ذلك وزير الري والموارد المائية السودانية ياسر عباس: (لا يمكننا أن نستمر في هذه الحلقة المفرغة من المباحثات إلى ما لا نهاية).

2- مواقف أطراف الأزمة (مصر وإثيوبيا):

2-أ- الموقف المصري:

يتشكل موقف مصر من الأزمة انطلاقا من كون نهر النيل يمثل شريان الحياة الرئيسي لها، وهي تنظر إلى السد القائم على رافد النيل الأساسي بوصفه تهديدا بالتحكم في تدفق المياه التي تعتمد عليها كل مناحي الحياة في مصر تقريبا، وتعتبر مصر السد تهديدا وجوديا لها بعد ملء الخزان الواقع وراء السد الذي سيشمل ما يساوي الكمية السنوية الإجمالية من مياه النيل التي تتدفق نحو سد أسوان العالي (عشقوني، 2021، صفحة 56).

ويمكن بلورة موقف مصر من إنشاء سد النهضة في النقاط التي تضمنها البيان المشترك مع إثيوبيا على هامش مؤتمر قمة الإتحاد الإفريقي المنعقد في "مالابو" عاصمة غينيا الاستوائية يوم 27 جويلية 2014، وقد تضمن الموقف المصري النقاط التالية: (البحيري، 2016، الصفحات 542-543)

- محورية نهر النيل بالنسبة لشعب مصر، والإدراك المشترك لاحتياجات الشعب الإثيوبي للتنمية والتطور.
- التأكيد على الالتزام المتبادل بين مصر وإثيوبيا بمبادئ التعاون والاحترام وحسن الجوار واحترام القانون الدولي وتحقيق المكاسب المشتركة في العلاقات الثنائية بين البلدين.

- التزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر من مياه نهر النيل.
- احترام نتائج الدراسات المزمع إجراؤها خلال مختلف مراحل تنفيذ المشروع.
- اتفاق الجانبين على أولوية إقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المائية لسد العجز المائي المحتمل.

وبعد الإعلان عن البدء في توليد الطاقة الكهربائية من السد في يوم 20 فيفري 2022 اعتبرت مصر أن هذه الخطوة بمثابة خرق لكل الاتفاقات والمبادرات السابقة حول سد النهضة وتقاسم مياه النيل بشكل عام، كما توجه مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة السفير "أسامة عبد الخالق" إلى الإعلان عن تقديم خطاب لمجلس الأمن الدولي لتوضيح اعتراض مصر رسميا على خطوة إعلان إثيوبيا بشكل رسمي عن توليد الكهرباء من سد النهضة.

2-ب- الموقف الإثيوبي:

اتجهت بلدان أعالي النيل عموما وإثيوبيا بشكل خاص منذ تسعينيات القرن الماضي إلى الدعوة لتجاوز الأطر القانونية الراهنة، بطرح بديل منها، أو على الأقل إعادة تأويلها، وهي ترى بأن مصر ورثت علاقات مائية أنشأها الاستعمار، موسومة بالانحياز إلى بلدان المصب، وأن مصر بهذه الأطر تكبل التنمية في بلدان المنابع، وعملت إثيوبيا على خلق حالة اصطفاف إلى جانبها من بلدان المنابع الأخرى، ووصل الأمر ذروته مع توقيع الاتفاقية الإطارية (عنتيبي 2010) (Salman, 2013, pp.17-29).

ولهذا فإن إثيوبيا منذ البداية تشترط ألا يكبل إرادتها في بناء السد أي شكل قانوني ملزم بحصص بعينها، وترفض وضع شروط على ما تراه ضروريا من مشروعات تعتزم بناءها على النيل الأزرق ونهر عطبرة، وتدفع بأنها ليست طرفا في المعاهدات التي تسمي حصص المياه، أي معاهدة 1959، وبالتالي فإن إثيوبيا طيلة مدة إنشاء السد رفضت الوصول إلى أي اتفاق من شأنه أن يعيق إنجاز مشروعاتها المائية.

ويظهر جليا تعنت إثيوبيا في موقفها من الأزمة لما استدعت مصر على وجه التحديد الوساطة الأميركية، معلنة حسن النوايا، والاستعداد لقبول أي صيغ توافقية يقترحها الأميركيون، شريطة أن تكفل مقترحاتهم التوصل إلى حل، وبموافقة ودعم شخصي من الرئيس، دونالد ترامب، انفتح في أوائل 2020 مسار تفاوضي برعاية أميركية.وعلى الرغم من تقدم بدا مبشرا للمفاوضات التي أدارها وزير الخزانة الأميركي، ستيفن منوشن، بالتوصل إلى مقترح توافقي جرت بلورته بمشاركة البنك الدولي، فإن الطرف الإثيوبي قد قرر فجأة مغادرة المفاوضات، وعدم التوقيع، بينما بادر الطرف المصري إلى التوقيع بالأحرف الأولى (The Ministry of Foreign Affairs of Ethiopia, 2020).

واتضح الموقف الإثيوبي من خلال الجولات التفاوضية بين الدول الثلاث في 3 يناير 2021م، والتي دعت إليها جنوب إفريقيا التي ترأست الاتحاد الإفريقي في ذلك الوقت، وذلك للوصول إلى اتفاق قانوني ملزم ومرضٍ للأطراف الثلاثة، إلاّ أن هذه الجولات قد فشلت بسبب التعنت الإثيوبي.

كما عقبتها مفاوضات في 6 أفريل عام 2021 والتي جرت في كينشاسا، برعاية الاتحاد الإفريقي، وبقيادة دولة الكونغو، والتي عدت الأمل الأخير في التوصل إلى حل عادل، غير أنها هي الأخرى قد فشلت كما أعلن ذلك بشكل رسمي وزيرا خارجية مصر والسودان، وذلك لأن هذه المفاوضات لم تلق قبولا من قبل المفاوض الإثيوبي، خصوصا من ناحية طرح المقترحات القانونية والفنية.

3- دور العامل الخارجي في تغذية الأزمة:

3-أ- الدور الإسرائيلي:

إن من أهم الإستراتيجيات الإسرائيلية هو السيطرة على مصادر المياه العربية بهدف التوسع وجلب المستوطنين الجدد، وترى أنها في حاجة مستمرة إلى زيادة مواردها المائية لري المزيد من الأراضي الزراعية، كما أن إسرائيل تتطلع منذ البداية إلى الحصول على المياه من النيل إلى الفرات، لذا اتجهت لتامين حاجتها المائية بالتنسيق مع دول تتمتع بوفرة في هذا المورد (صبيح حمدان، 2018، صفحة 241).

كما يمكن وصف العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا بالإستراتيجية في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، حتى الاجتماعية من خلال (يهود الفالاشا ذوي الأصول الإثيوبية)، وفي مجال المياه ذكرت صحيفة "أندبندنت" البريطانية سنة 1990 أن: (خبراء إسرائيليون يعملون لحساب الحكومة الإثيوبية يجرون دراسات تمهيدية لبناء ثلاثة سدود في منطقة بحيرة تانا ونهر آباي الذي يصب في النيل الأزرق)، وقد خلصت هذه المصادر إلى أن الأهداف الإسرائيلية من وراء مساندتها لإنشاء سدود في إثيوبيا هو ما يلي: (طايع، 2007، صفحة 364)

- العمل على الحد من تدفق مياه النيل إلى كل من مصر والسودان كواحدة من أدوات الضغط على الدولتين.
- محاولة إسرائيل القيام بدور الوكيل لجهات استعمارية عليا تفكر في استخدام المياه كسلاح بعدما استخدمت سلاح الغذاء للسيطرة على قطاعات العالم الأكثر تخلفا.
- محاولة إسرائيل عرض صفقة على مصر مفادها القبول بفكرة مشروع أنابيب السلام التي عرضتها إسرائيل في سبعينيات القرن الماضي والتي تقضي بنقل جزء من مياه النيل عبر أنابيب من مصر إلى صحراء النقب في إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك ساهمت إسرائيل في الإشراف على تطوير الزراعة الإثيوبية، واشترطت توفير حصة أكبر من المياه للاستمرار في تعاونها وهو الشرط الذي ساهم بتعجيل بناء سد النهضة للوقوف على الحاجات المائية وتوفير الطاقة التي يشار إلى أن شركات إسرائيلية كبيرة تقف وراءها ومن بينها شركة الكهرباء الإسرائيلية الحكومية التي تستحوذ على 70 بالمائة من سوق الكهرباء في إسرائيل، كما اعتبر السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر تسابي ميزال أن على القاهرة عدم التعامل بأن النيل ملك لها وعليها أن تتقبل وجود السد الإثيوبي، وأن على إثيوبيا أن تعمل على عقد تفاهمات تحفظ حقوقها في مياه النيل (شادي، 2021، صفحة 4).

ومما يعزز دور إسرائيل في تغذية أزمة سد النهضة هو أن العديد من الشركات الإسرائيلية ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تلبية احتياجات بناء السد نذكر منها: شركة سوليل بونيه Boneh Solelللإنشاءات، وشركة أغروتوب Agrotop للزراعة، وشركة كور CORE للإلكترونيات، وشركة موتورولا الإسرائيلية Israel Motorola للكهرباء والماء، وشركة كارمل Carmel للكيماويات، وهي شركة لها علاقات مع عدد كبير من الجامعات الإثيوبية، ويرتكز الدور الإسرائيلي على إنشاء شبكات توزيع الكهرباء للدول المجاورة لإثيوبيا والتي قارب بعضها على الانتهاء مثل الشبكات مع كينيا والكونغو، فيما ستنشأ شبكات أخرى لجيبوتي والصومال وجنوب السودان ، ويعكس إنشاء تلك الخطوط السياسة التشغيلية المنتظرة للسد وإمكان توزيعها المتوقع (bassin, 2013) .

وعليه فإن ضلوع إسرائيل في تغذية أزمة سد النهضة يعد من المؤشرات الخطيرة التي يمكنها تحويل الأزمة من أبعادها القانونية والفنية والاقتصادية إلى إمكانية استخدام مياه النيل في المستقبل كورقة ضغط سياسية من طرف إسرائيل أو بعض القوى الغربية التي لها مصالح في المنطقة العربية وإفريقيا لانتهاج سياسات أو اتخاذ قرارات يمكنها أن تهدد أمن المنطقة بأكملها فضلا عن دولتي المصب.

3-ب- الدور الصيني:

دخلت الصين كشريك أساسي في بناء السد منذ سنة 2013 حين وقعت شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية مع شركة المعدات والتكنولوجيا المحدودة الصينية لإقراض أديس أبابا ما يعادل مليار دولار من أجل بناء مشروع خط نقل الطاقة الكهربائية الخاص بالسد، بالإضافة إلى الخبرات البشرية التي شاركت بها الصين، كما قام بنك الصين الصناعي بإقراض إثيوبيا 500 مليون دولار سنة 2010 من أجل إعداد دراسات بناء السد في بدايته لتصبح أكبر دولة مشاركة في بناء السد (صبيح حمدان، 2018، صفحة 239).

3-ج- الدور الإيطالي:

يتضح الدور الإيطالي من خلال مساهمة شركة البناء الإيطالية المتخصصة في بناء السدود، "ساليني إمبريجيلو" وحصولها على عقد في عملية بناء سد النهضة، خاصة وأن الشركة تملك سابقة أعمال في أثيوبيا قبل سد النهضة، حيث عملت الشركة الإيطالية بنجاح في مشاريع أخرى داخل إثيوبيا مثل Gilgel Gibe 2 وGilgel Gibe3 ، كما منحت السلطات الأثيوبية عقد توريد الكابلات ذات الجهد المنخفض والعالي للسد لشركة Tratos Vaci SPA الإيطالية في عام 2012 (بلس، 2020).

3-د- الدور الفرنسي:

ساهمت فرنسا في مشروع سد النهضة منذ جانفي 2013، تاريخ توقيع شركة "ألستوم" عقدا بقيمة 250 مليون دولار مع شركة ميتالز آند انجنيرنج كوربوريشن (ميتيك) الإثيوبية لتوريد توربينات ومولدات لمحطة الطاقة المائية لسد النهضة، حيث تقوم "ألستوم" بجانب التوريد بالإشراف على تركيب جميع المعدات الكهروميكانيكية للمصنع ، بما في ذلك 8 توربينات 375 ميغا واط و8 مولدات للمرحلة

الأولى، كما تضمن العقد أيضا تشغيل الهندسة وتشغيل محطات الطاقة، كما أشرفت "ألستوم" على برنامج لتطوير المهارات محليا والدراية في مجال الطاقة الكهرومائية (بلس، 2020).

ثالثا:

أزمة سد النهضة من منظور القانون الدولي

يعدّ نهر النيل نهر دولي مشترك، والنهر الدولي هو ذلك النهر الذي تمتد مياهه في داخل دولتين أو أكثر، بمعنى أن المياه التي تمتد في دولة معينة قد تصب في إقليم تابع لدولة أخرى، وبذلك تصبح هذه الدولة جزء من حوض النهر الدولي، ولقد وضعت محكمة العدل الدولية تعريفا لحوض النهر الدولي على أنه المجرى الصالح للملاحة الذي يصل عدة دول بالبحر، أي أنه يجب أن يكون صالح للملاحة وواصل بالبحر واهتمام أكثر من دولة به، وبذلك يكون حوض نهر النيل حوضا دوليا لاستيفائه كل الشروط (البحيري، 2016، صفحة 81)، وبالتالي فإن المبادئ والقواعد القانونية التي أقرها القانون الدولي بشأن تقسيم مياه الأنهار الدولية تنطبق بالضرورة على نهر النيل باعتباره نهرا دوليا.

1- المبادئ والقواعد القانونية المنظمة لاستخدام مياه الأنهار الدولية:

في السابق كانت استخدامات الأنهار الدولية في غير شؤون الملاحة متروكا للاتفاقات والترتيبات الثنائية والإقليمية ، لكن مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بدأ الاهتمام القانوني بالاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية، مما أدى إلى نشوء عرف دولي في هذا المجال سمح لرابطة القانون الدولي بأن تقوم في سنة 1966بإقرار ما عرف بقواعد هلسنكي، كما أبدت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1959 اهتماما خاصا بالجوانب القانونية المتعلقة بمصادر المياه العذبة وتمكنت من إقرار" اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية سنة 1997 (عامر، 2004، صفحة 102).

ومن أبرز ملامح اتفاقية سنة 1997 أنها اتفاقية إطارية، بمعنى أنها تضع المبادئ العامة والأحكام الرئيسية المتعلقة بموضوع استخدامات مياه الأنهار في غير شؤون الملاحة وتقسيمها، ثم تأتي بعد ذلك اتفاقية خاصة لكل نهر من الأنهار يتم إبرامها بين الدول النهرية التي تقتسم مياهه فيما بينها، بحيث تنطلق من القواعد العامة والأصول الكلية التي تضمنتها الاتفاقية الإطارية (عامر، 2004، صفحة 108)، كحالة اتفاقية عنتيبي الموقعة في 10 ماي 2010، التي أخذت معظم نصوصها منها، بل أن المادة 28 من الاتفاقية الإطارية تصدت لما أطلقت عليه (حالة الطوارئ) وهو ما نقلته أيضا اتفاقية عنتيبي في الباب الثاني عشر منها.

إجمالا فقد حدد القانون الدولي أسس ومبادئ تقسيم المياه المشتركة وهي التي تنطبق بالضرورة على حالة مياه حوض النيل بالقواعد الآتية:

- الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان، حيث نصت المادة 05 من اتفاقية 1997 على أن تنتفع دول المجرى المائي المشترك، كل في إقليمه بالمجرى المائي بطريقة منصفة ومعقولة.

- وضع جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الاعتبار، بمعنى أن يؤخذ بعين الاعتبار حاجة كل دولة للمياه، العوامل الجغرافية والطبيعية، الكثافة السكانية.

- عدم التسبب في ضرر جوهري، أي اتخاذ الدولة صاحبة المشروع المائي على النهر كل التدابير للحيلولة دون وقوع ضرر يمس مصلحة الدول الأخرى المشاركة في النهر، وفي حالة قيام الضرر فإنه يتوجب على الدولة المتسببة فيه بمقتضى المادتين 5 و6 من الاتفاقية التخفيف منه أو التعويض إذا اقتضى الأمر ذلك (البحيري، 2016، صفحة 91، 92).

- الالتزام بالتعاون والإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها، وهو ما نصت عليه اتفاقية 1997 بأنه يتوجب على الدول المشتركة في المجرى المائي الدولي التعاون فيما بينها وتبادل المعلومات على نحو منتظم (عامر، 2004، صفحة 110، 111).

- التزام دول النهر باحترام الحق المكتسب لكل دولة سابقا وعدم إقامة السدود أو تشييد مشاريع هندسية أو أي قدر من الاستغلال يعمل على المساس بالحقوق المكتسبة.

مما سبق يتضح أن سلطات الدول على الأنظمة المائية الدولية سلطات مقيدة، وأن استغلال الدول للجزء الواقع في أراضيها من النهر الدولي مشروط بعدم الإضرار بباقي دول النظام، وضرورة الاتفاق على جميع شئون الاستغلال التي تنال من حقوق الآخرين، كما ركزت القواعد القانونية الدولية على إقرار مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة في الموارد المائية، فالحقوق التاريخية المكتسبة لمصر في نهر النيل قننتها الاتفاقيات المبرمة بين بريطانيا (ممثلة لمصر) وإثيوبيا في الحقبة الاستعمارية أو حتى بعدها، أين تعهدت إثيوبيا بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلى دول المصب.

لكن إثيوبيا لا تعتبر هذه الاتفاقيات التاريخية ملزمة لها كونها أبرمت في الحقبة الاستعمارية ، لكن هذا في حقيقة الأمر يتعارض وبشكل واضح مع المادة (62) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات عام 1969 (أحمد خليفة، 2018، صفحة 206، 207)، والتي أكدت عدم جواز الاستناد إلى التغير الجوهري في الظروف كسبب لإنهاء المعاهدة أو الانسحاب منها إذا كانت من المعاهدات منشئة للحدود، كما ذهبت محكمة العدل الدولية بشأن النزاع بين المجر وسلوفاكيا، والنزاع بين أوروجواي والأرجنتين بشأن نهر أوروجواي 2010، إلى التأكيد على أن المعاهدات الدولية ذات الطابع الإقليمي ومنها الاتفاقيات الخاصة بالأنهار الدولية هي من المعاهدات التي لا يجوز المساس بها نتيجة التوارث الدولي أي ترثها الدولة الخلف من السلف (عبد المالك منصور، 2013، صفحة 11).

2- النظريات الفقهية المنظمة لاستخدامات مياه الأنهار الدولية:

ظهرت العديد من الآراء الفقهية لفقهاء القانون الدولي بصدد تنظيم مجاري الأنهار الدولية للأغراض غير الملاحية، وقد تم صياغة هذه الآراء في شكل نظريات نذكر أهمها فيما يلي:

2-أ- نظرية التكامل الإقليمي أو الوحدة الإقليمية:

وتقوم فكرة هذه النظرية على أن مجرى النهر الدولي من منبعه إلى مصبه وحدة إقليمية، بغض النظر عن الحدود السياسية، وأن كل دولة يجري النهر في إقليمها لها الحق الكامل في أن يظل جريانه على حاله في إقليمها، وبالتالي لها الحق في التدفق الكامل لمياه النهر كما ونوعا (العادلي، 2007، صفحة 125)، وبالتالي فإن السيادة على مجرى النهر ليست مطلقة، وليس من حق أي دولة أن تتصرف في مجرى النهر بما يحدث ضرر للدول الأخرى المشتركة فيه.

2-ب- نظرية المنافع المشتركة:

أهم رواد هذه النظرية الفقيه الأمريكي "كلايد ايغلتون"، وتقوم فكرة النظرية على أن النهر الدولي من المنبع إلى المصب يعد ملكا مشتركا فيما بين دوله، بحيث تتمتع بحقوق متساوية ومتكاملة، فلا تستطيع دولة أن تنفرد لوحدها بإقامة مشروع للانتفاع بمياه النهر، في الجزء الذي يمر بإقليمها، ما دام هذا الانتفاع يؤدي إلى الزيادة أو النقصان في منسوب المياه التي تجري في الدول الأخرى (الراوي، 1983، صفحة 71).

2-ج- نظرية السيادة الإقليمية المقيدة:

يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن سيادة الدولة على مجرى النهر ليست مطلقة بل إنها مقيدة بوجوب مراعاة الوحدة الطبيعية للنهر من منبعه إلى مصبه ، وبالتالي لكل دولة أن تنتفع بمياه النهر في الجزء الذي يمر في إقليمها بكل وسائل الانتفاع بشرط عدم الإضرار بحقوق الدول الأخرى التي يمر النهر في إقليمها (كريدي القاضي، 2013، صفحة 8).

والملاحظ من خلال فحوى هذه النظريات أنها تدعم وبشكل قوي مواقف دول المصب من أزمة المياه بنهر النيل، إذ تؤكد على الملكية المشتركة للنهر الدولي، بل وأهمية التعاون بين الدول المتشاطئة عليه بما يحقق مصالح الجميع، وبهذا المعنى يتوجب على إثيوبيا حتى يكون مشروع سد النهضة سليما من الناحية القانونية أن تحقق اتفاقا مع دولتي المصب مصر والسودان بشكل خاص، لتفادي أي خلافات يمكن أن تضع هذه الدول في صدام حقيقي مستقبلا.

رابعا:

التعاون كحل توافقي لأزمة سد النهضة

بعد إعلان إثيوبيا البدء في توليد الطاقة الكهربائية من سد النهضة مع بداية سنة 2022 لم يعد أمام دولتي المصب مصر والسودان الخيارات الكافية لتسوية الأزمة خاصة بعد فشل المفاوضات والحجج القانونية، سواء تلك التي تفرضها الاتفاقيات التاريخية حول مياه النيل بين دوله، أو الاتفاقيات الدولية حول تقاسم مياه النهار الدولية، كما أن الخيار العسكري مستبعد خاصة في المدى القريب لعدة اعتبارات نذكر منها:

- تصريح وزير الخارجية المصري "سامح شكري" في جويلية 2021 أن مصر حريصة على تجنب الصراع المسلح مع إثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل.
- عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يشهده السودان في الفترة الانتقالية الراهنة.
- ضرب السد أو تفجيره سيؤدي إلى تدفق ملايين المترات المكعبة من المياه، عبر النيل الأزرق في السودان، لتدمر سد الرصيرص السوداني، ومن ثم ستحدث دمارا هائلا يخلف خسائر بشرية كبيرة لدولتي المصب.
- اقتناع مصر بجدوى إنشاء مشاريع خطوط لنقل وتصدير الكهرباء لتكون مشاريع مصرية حقيقية لرفاهية الشعب الإثيوبي، ولبدء تعاون بناء بين دول المنطقة.

أما خيار توجه دول منظومة حوض النيل إلى التعاون هو الخيار الأمثل لتجنب تطور الأزمة مستقبلا، كما أن هذا الخيار بإمكانه تحويل نقاط الخلاف بين إثيوبيا ودولتي المصب إلى تعاون مشترك يعم بفائدته على جميع دول المنظومة، ويمكن تحقيق هذا الخيار من خلال ما يلي:

1- تفعيل مبادرة حوض النيل لسنة 1999:

لم تكن مسألة التفكير في السعي نحو بلورة إطار مؤسسي وقانوني ينظم التعاون المائي بين دول الحوض إلا نتاجا لمجموعة من المستجدات والتطورات التي طرأت على مدركات قادة دول الحوض لآلية مياه النيل كمدخل للتعاون الجماعي، ونهر النيل كرابط تنموي، وقد تضمنت مبادرة حوض النيل العديد من المشروعات المائية الإقليمية التي في حال اعتمادها سوف تؤدي إلى حل أزمة سد النهضة وتخفيف الضرر على دول المصب بالإضافة إلى تحقيق الانتفاع من مياه نهر النيل بشكل أعلى مقارنة بالمشروعات الإنفرادية.

وعليه فإن تفعيل هذه المبادرة سوف يؤدي إلى تطوير موارد مياه الحوض بطريقة مستدامة وعادلة بما يضمن رخاء وأمن وسلام جميع الدول الأعضاء، وضمان إدارة مائية ذات كفاءة والاستخدام الأمثل للموارد، وضمان التعاون والعمل المشترك بين دول الحوض، واستهداف القضاء على الفقر وتعزيز التكامل الاقتصادي، وضمان أن تكون نتائج البرامج تحركا من التخطيط إلى الفعل (Who We Are, 2021).

2- التعاون في مجال الطاقة المتجددة:

وفق نتائج الدراسة التي أعدها باحثون في جامعات بلجيكية وألمانية، ونُشرت في شهر أفريل 2021، في دورية " نيتشر إينرجي"، فإن نشر مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، لتكون بمنزلة مكمل للطاقة الكهرومائية المتوقع إنتاجها من سد النهضة يمكن أن يحل أزمة سد النهضة، وتتلخص فكرة الدراسة في أنه بإمكان إثيوبيا توليد الطاقة من السد في غير الأوقات المشمسة أو أوقات نشاط الرياح، ووقف التوليد في فترات التوليد عبر مشروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية، ومن ثم استمرار تدفق المياه (عبر السد) بصورة طبيعية لكل من مصر والسودان، خاصة أن الإشعاع الشمسي

ونشاط الرياح في شرق إفريقيا يتسمان بالموسمية، حيث تبلغ ذروة الإشعاع الشمسي في فترات الجفاف بالتزامن مع نشاط قوي للرياح (السعيد، 2021).

3- تفعيل مجالات التعاون الأخرى (غير المائية):

إنّ تعزيز التعاون بين دول حوض النيل في المجالات الأخرى ذات الطابع السياسي والأمني أو الاقتصادي التجاري بإمكانها أن تلين التصلب في مواقف الأطراف من أزمة سد النهضة، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة الإفريقية اليوم من حروب أهلية ونشاط للمنظمات الإرهابية، والتعاون في محاربة التهديدات الأمنية العابرة للحدود كل ذلك من شأنه أن يمنع تدخل الأطراف الخارجية في أزمات المنطقة ويعمل على تقوية الاعتماد المتبادل بين دول الحوض، يضاف إلى ذلك أهمية تحفيز التجارة الإفريقية والاستفادة من المميزات النسبية لكل دولة في هذا المجال.

الخاتمة:

ممّا سبق يتضح بأنّ الصراع الدولي على مياه النيل، وأزمة سد النهضة بالتحديد هي صراع قديم متجدد، وبالرغم من وجود الإطار القانوني الكافي لتنظيم الاستفادة من مياه النهر إلا أن حدة الأزمة في تصاعد مستمر وذلك لارتباطها بالعديد من العوامل والظروف ذات الطابع الجغرافي والطبيعي، الكثافة السكانية، متطلبات التنمية في كل دولة، بالإضافة إلى تأثير الأطراف الخارجية التي لها مصالح سياسية واقتصادية في المنطقة.

إنّ كل الأطر القانونية سابقة الذكر تعطي الحق لدولتي المصب مصر والسودان بالاستفادة من مياه النهر بشكل عادل ومنصف، كما أنه من حقهما بعدم التعرض للضرر من جراء المشروعات المائية المقامة في أعالي نهر النيل من طرف إثيوبيا، لهذا وجب في المرحلة القادمة التركيز أكثر على التعاون فيما بين دول المنظومة فنيا وتقنيا لتفادي الضرر الذي يمكن أن تحدثه هذه المشروعات مستقبلا، ومائيًا لتعظيم الاستفادة المشتركة من مياه النيل، كما أن ما يدعم هذا الاتجاه في التعاون هو أن يتوسع إلى قطاعات أخرى ذات طابع سياسي وأمني واقتصادي، حتى لا يكون التركيز في العلاقات البينية لهذه الدول على عنصر المياه فحسب.

الإحالات والمراجع:

1. *michael bassin.(2013 ،5).Egypt's water war, The Time of Israel. تاريخ الاسترداد 1 4، 2022، من https://www.timesofisrael.com/egypts-water-war*
2. *okbazghy, y.(2008).Water Resources and Inter-Riparian Relations in the Nile Basin : The Search for an Integrative Discourse.New York: State University of New York Press.*
3. *Salman, M.(2013).The Nile Basin Cooperative Framework Agreement: A Peacefully Unfolding African Spring? .Water Internationa , pp.17-29.*
4. *Tesfaye, A.(2000).Tis Abay II Hydroelectric Project.Retrieved 01 03, 2022, from ethiopians: http://www.ethiopians.com/Engineering/BlueNile_ii_hydroelectric_project.htm*

5. *The Ministry of Foreign Affairs of Ethiopia.(2020, 2 29).Statement of Ethiopia on the Negotiations on the Grand Ethiopian Renaissance Dam.Retrieved 01 23, 2022, from Press Release, Ethiopia's Embassy to the UK.*
6. *Who We Are.(2021).Retrieved 4 22, 2022, from nilebasin.*
7. إبراهيم أحمد خليفة.(2018).القانون الدولي العام.الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
8. إبراهيم أحمد سعيد.(2002).إستراتيجية الأمن المائي العربي (المجلد 1).دمشق، سوريا: الأوائل للنشر والتوزيع.
9. إبراهيم جابر الراوي.(1983).المسؤولية الدولية عن اضرار تلوث البيئة.بغداد: جامعة بغداد.
10. إبراهيم شادي.(22 5، 2021).المنافع السياسية والاقتصاديةلاسرائيل من أزمة سد النهضة.الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
11. انتصار معاني علي.(2017).الأبعاد الجيوبوليتيكية لبناء سد النهضة على دولتي المصب (مصر والسودان).مجلة كلية التربية للبنات ، صفحة 284.
12. إيكونومي بلس.(22 7، 2020).كل ما تريد معرفته عن الدول والشركات العاملة في بناء سد النهضة الأثيوبي.تاريخ الاسترداد 2 3، 2022، من إيكونومي بلس: https://economyplusme.com/39826/
13. خليل محمود محمد محمود.(1997).أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري (المجلد 1).القاهرة، مصر: المكتبة الأكاديمية.
14. داود محمود السيد.(19 9، 2012).اتفاق عنتيبي ومحاولة الوصول إلى نظام جديد لإستخدام مياه نهر النيل.مجلة الحقوق ، الصفحات 103-110.
15. زكي البحيري.(2016).مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة (المجلد 1).القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
16. سعيد رشدي.(1988)."مستقبل الإستفادة من مياه النيل" في كتاب: أزمة مياه النيل إلى أين؟ (المجلد 1).القاهرة، مصر: مركز البحوث العربية.
17. سلمان سلمان محمد أحمد.(6 4، 2011).سدود اثيوبيا وملف نزاعات مياه النيل.تاريخ الاسترداد 04 02، 2022، من سودانيز أونلاين: https://sudaneseonline.com/ar6/publish/article_1878.shtml
18. سمير عبد المالك منصور.(2013).اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي، .مجلة آفاق أفريقية ، صفحة 9.
19. سوسن صبيح حمدان.(7، 2018).الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل.مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، صفحة 241.
20. شوقي عشقوني.(9، 2021).سباق بين حل دولي وحرب إقليمية: سد النهضة نقطة ساخنة ومتفجرة.صحيفة الأمن العام ، 56.
21. صبحي أحمد زهير العادلي.(2007).المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
22. صلاح الدين عامر.(أكتوبر، 2004).اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.مجلة السياسة الدولية ، صفحة 102.
23. ضياء الدين القوصي.(10، 2004).الإستخدام المثل لمياه حوض النيل.السياسة الدولية ، صفحة 91.
24. عادل محمد العضايلة.(2005).الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام (المجلد 1).الأردن، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

25. عباس محمد شراقي.(01 أكتوبر 2018).تداعيات سد النهضة االثيوبى على ألمن المائى المصري.المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل (صفحة 6).القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
26. علي جبار كريدي القاضي.(2013).النظام القانوني الدولي لإستغلال مياه الأنهار الدولية.مجلة الخليج العربي ، صفحة 8.
27. عمر كوش.(4 ،7 ،2010).أزمة مياه النيل.تاريخ الاسترداد 02 ،02 ،2022، من صحيفة الإقتصادية: https://www.aleqt.com/2010/06/04/article_401984.html
28. محمد السعيد.(26 ،4 ،2021).التعاون في مشروعات الطاقة المتجددة يسهم في حل أزمة سد النهضة.تاريخ الاسترداد 4 ،3 ،2022، من scientificamerican: https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/cooperation-in-renewable-energy-projects-contributes-to-solving-grand-renaissance-dam-crisis/
29. محمد سلمان طايع.(2007).الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل (المجلد 1).القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
30. محمود أبو زيد.(1998).المياه مصدر للتوتر في القرن 21 (المجلد 1).القاهرة، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
31. مركز الرياض للمعلومات والدراسات الإستشارية.(10 ،8 ،2021).سد (النهضة) مباحثات ماراثونية تدور في حلقة مفرغة.صحيفة الرياض السعودية ، 13.
32. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي.(2015).أتفاق الخرطوم: وضياع حقوق المصريين على أبواب سد النهضة.القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي.
33. هبة جمال الدين.(5، 2020).الموقف المصري من سد النهضة والبدائل الممكنة أمام صانع القرار.مجلة متابعات إفريقية ، صفحة 28.

المنظورات القانونية والسياسية للصراع الدولي حول مياه نهر النيل:
دراسة في أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر ـــــــ